

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

عدم الانتشار النووي

ورقة عمل مقدمة من الصين

1 - يمثل تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والقضاء على مخاطر الانتشار النووي شرطين جوهريين للحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفعاليتها، يفضيان إلى توطيد السلام والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي ويخدمان المصالح المشتركة للمجتمع الدولي.

وهناك تغييرات معقدة وعميقة تحدث في المشهد الأمني الدولي الحالي، وما فتئت قضايا وتحديات جديدة تنشأ في عالم عدم الانتشار النووي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود في الجوانب التالية:

أولاً، التمسك برؤية بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية والتأسيس لبيئة أمنية مواتية. فينبغي للبلدان أن تتبّع نهجاً متكاملًا لمعالجة أسباب قضايا الانتشار النووي وأعراضها على السواء، وأن تتمسك برؤية الأمن المشترك الشامل التعاوني المستدام، وأن تهيئ بيئة دولية وإقليمية تتسم بالإنصاف والعدالة والأمن العالمي، من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للانتشار النووي.

ثانياً، دعم ممارسة تعددية الأطراف الحقيقية بهدف تسوية قضايا الانتشار النووي باستخدام وسائل سياسية ودبلوماسية. فينبغي لنا أن نؤيد بقوة الترتيبات الدولية التي تشكل الأمم المتحدة محورها والنظام الدولي القائم على القانون الدولي، وأن ننفذ بأمانة الاتفاقات المتعددة الأطراف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن نعارض بحزم قرارات الانسحاب الانفرادي من الاتفاقات، وفرض الجزاءات الأحادية الجانب، والولايات القضائية الطويلة الباع، وكذلك التهديد باستعمال القوة.

ثالثاً، معارضة ممارسات الكيل بمكيالين والتمسك بسلطة وفعالية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. فينبغي الامتنال للالتزامات المنبثقة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بطريقة شاملة تتوخى الأمانة والتوازن. وينبغي للدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، وأن تُخضع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة



الذرية وفقاً لأحكام المعاهدة. وينبغي لجميع الأطراف أن تدعم أداء الوكالة لواجب الضمانات بإنصاف وموضوعية ونزاهة، وأن تعزز عالمية اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية المبرمة في إطار الوكالة.

رابعاً، التقيّد بمبدأ الإنصاف والتوازن في تناول العلاقة بين عدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فينبغي ألا تقوض تدابير منع الانتشار النووي الحقوق المشروعة للدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وألا تعرقل التعاون الدولي بشأن المواد والمعدات والتكنولوجيا ذات الصلة بالمجال النووي للأغراض السلمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي حظر كل أنشطة الانتشار التي تتم تحت ذريعة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وينبغي أن نولي أقصى قدر من الاهتمام لعدم توازن العرض والطلب فيما يتعلق بالمواد النووية في بلدان معينة، وأن نتخذ تدابير فعالة لمعالجة هذه المسألة.

2 - وتظل الصين ملتزمة بتعزيز سلطة النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وطابعه العالمي وفعاليتيه، والذي تشكل معاهدة عدم الانتشار النووي حجر الزاوية فيه. وتعارض الصين بشدة أي شكل من أشكال انتشار الأسلحة النووية، وتعمل على الوفاء بالتزاماتها الدولية بعدم الانتشار بأمانة وبشكل شامل، كما تعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بدقة.

ولم تدخر الصين جهداً في تعزيز نظامها الوطني لعدم الانتشار النووي وتحسينه. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، دخل قانون مراقبة الصادرات في جمهورية الصين الشعبية حيز النفاذ للمضي في تعزيز نظام عدم الانتشار ومراقبة الصادرات في الصين.

3 - وقد شاركت الصين بنشاط في التعاون الدولي في مجال عدم الانتشار، وبذلت جهوداً حثيثة في النهوض بالتسوية السياسية والدبلوماسية للمسائل النووية الإقليمية الساخنة ذات الصلة.

وإن خطة العمل الشاملة المشتركة (خطة العمل) نتيجة هامة للدبلوماسية المتعددة الأطراف المعتمدة في قرار مجلس الأمن 2231 (2015) وركيزة أساسية يقوم عليها النظام الدولي لعدم الانتشار والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ويشكل التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل السبيل الوحيد والفعال لحل المسألة النووية الإيرانية. وينبغي للأطراف أن تتمسك بالاتجاه العام للحوار والمفاوضات، وأن تبني توافق الآراء، وأن تعالج الخلافات بطريقة مناسبة على أساس الاحترام المتبادل، وأن تمتنع عن أي عمل قد يزيد في تصعيد التوترات من أجل إعادة خطة العمل إلى المسار الصحيح على وجه السرعة. وبما أن الولايات المتحدة هي الطرف الذي انسحب بصورة انفرادية خطة العمل، فينبغي لها أن تتراجع عن كامل السياسات الخاطئة التي اعتمدها إدارتها السابقة، وأن تبدي ما يلزم من حسن النية والمرونة، وأن تستجيب بصورة فعلية لمخاوف إيران المعقولة والمشروعة بشأن رفع الجزاءات وغير ذلك من القضايا. وينبغي لإيران أن تستأنف الامتثال الكامل لالتزاماتها المتعلقة بالمجال النووي المنصوص عليها في خطة العمل بناء على ذلك. وستظل الصين ملتزمة بتأييد سلطة وفعالية خطة العمل وقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، وستؤدي دوراً بناءً في التشجيع على تسوية المسألة النووية الإيرانية بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وفي الوقت ذاته، ستحافظ الصين بحزم على حقوقها ومصالحها المشروعة.

وتظل الصين ملتزمة دوماً بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وتعزيز السلام والاستقرار فيها وإيجاد حل للمسألة عن طريق الحوار والتشاور. فالحوار والانفراج المتواصلان يخدمان المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي. وينبغي للأطراف أن تواصل اتباع النهج المزدوج المسار المتمثل

في السعي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإنشاء آلية للسلام، وأن تتخذ إجراءات مرحلية ومتزامنة، وأن تستكشف السبل الفعالة لمعالجة شواغل جميع الأطراف بطريقة تتسم بالتوازن. ومع وصول الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة إلى الباب المسدود، فإن السبيل الفعال للمضي قدماً هو أن يلجأ مجلس الأمن إلى التراجع عن أحكام القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وجه السرعة، وأن يخفف الجزاءات المفروضة عليها، وذلك لتهيئة مناخ إيجابي لاستئناف الحوار والتشاور. وينبغي للولايات المتحدة أن تتخذ فوراً تدابير عملية للتخلي عن السياسات العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن ترفع عنها الجزاءات، وأن تقدم لها ضمانات أمنية، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد التوترات.

وتعرب الصين عن قلقها البالغ ومعارضتها الشديدة للتعاون في مجال الغواصات الذي تعمل بالطاقة النووية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا. فهذا التعاون الثلاثي في مجال الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية يقوض السلام والاستقرار في المنطقة، ويشكل مخاطر شديدة للانتشار النووي، بما يخالف جوهر معاهدة عدم الانتشار والغرض منها. ولا يمكن توفير الحماية الفعالة للمفاعلات النووية للدفع البحري والمواد النووية المرتبطة بها التي يتعين أن تنقلها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى أستراليا في إطار النظام الحالي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لذا ليس هناك ما يضمن أن أستراليا لن تحول تلك المواد النووية إلى إنتاج الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وإن مسألة الضمانات المتعلقة بالمفاعلات النووية للدفع البحري والمواد النووية المرتبطة بها التي تملكها دولة غير حائزة للأسلحة النووية لها تأثير مباشر على سلامة معاهدة عدم الانتشار وفعاليتها، وبالتالي فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المنطقي أن تشارك جميع الدول الأعضاء في الوكالة في مناقشة هذه المسألة من أجل البحث عن حل يقبله جميع الأطراف. ولهذا الغرض، تقترح الصين إنشاء لجنة خاصة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الوكالة بهدف التداول بشأن المسائل السياسية والقانونية والتقنية ذات الصلة بالضمانات الخاصة بالمفاعلات النووية للدفع البحري والمواد النووية المرتبطة بها التي تملكها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وتقديم تقرير يتضمن توصيات إلى مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام.